

في الواجهة

14 شباط 2018: الحريري وحيداً في الذكرى

الأخر حزب الكتائب ومجموعة من حلفاء الحقبة الطويلة المنصرمة منذ عام 2005 كمعظم وجوه قوى 14 آذار، سعيد، الى نشوء تكتل معارض للحريري من داخل تيار المستقبل. اجتمع هؤلاء على رفض التسوية بالمصالح الملقوة مع عون مباشرة بالقبول به رئيساً للجمهورية، ومع حزب الله على نحو غير مباشر. مذ عاد الى رئاسة الحكومة، تغير الحريري كثيراً في نظر حلفائه القدامى. اضطرت علاقته أيضاً مع جناب الواقف في منتصف الطريق بينه وبين حزب الله، إلا أنه لا يزال رئيس المجلس نبيه بري. عشية 14 شباط 2018، أنت الضربة غير المحسوبة من الرياض، حينما احتجز هناك يوماً وسط غموض لم يسع الرجل نفسه - الى الآن على الأقل - بتبديده نهائياً بأزاء ما حصل هناك، بل ما أصابه شخصياً، إذ ليس في إمكانه لقاء عائلته المقيمة في المملكة سوى في باريس أو لندن. بحسب ما شاع ولم يُبدد أيضاً، بعض الضربة غير المحسوبة التي كادت تنهي حياته السياسية لولا عون وبيري، باعته به معارضة في تيار المستقبل والقوات اللبنانية التي لم يلتق حتى الساعة، مذكاً، رئيسها، ومن غير الواضح هل يحضر جعجع احتفال غد، وإن دعي حزبه. أكثر من ذلك، بات معارضو الحريري في تياره - من بينهم السنوية - متيقنين من فقدانهم مقاعد في انتخابات أيار. أضحى ثمة من يجزم بأن رئيس الحكومة، خلافاً لما خبره مع الرئيس ميشال سليمان، يكثف تياره مع رئيس الجمهورية، لا العكس.

بذلك يدخل على 14 شباط 2018 بلا حلفاء تقريباً، محاطاً بالخصوم من داخل الحكومة وخارجها، ما خلا جداراً صلباً قوياً أسند ظهره اليه هو عون، حليفه الوحيد تقريباً منذ تسوية 31 تشرين الأول 2017، إذا كان لا بد من الأخذ في الحسبان أن رئيس المجلس لم يُزح تماماً زعله، ولم يستقبله منذ أزمة المرسوم في 15 كانون الأول المنصرم، إلا البارحة. قد تكون المفارقة الأبرز أن الحريري يرأس حكومة أشبه بقنبلة موقوتة، قد تنفجر في أي وقت ولأدنى ذريعة، لكنها لا تنفجر. لا يزال يصير على خصومته مع حزب الله، لكنه يقدم له الحجج الكافية كي لا يشتبك معه: تارة بالقول إن الاستقرار الداخلي يتطلب وضع الخلافات معه جانباً، وطوراً بإلقاء سلاح الحزب وراء ظهره بالقول إن معالجته إقليمية ودولية.

كانت الذكرى نفسها: في 14 شباط 2016 انتقد جعجع، وجهاً لوجه وهو أمامه في الاحتفال، لترشيحه الرئيس ميشال عون لشهر خلا، كانون الثاني 2016. قال له عبارته المشهورة: «يا ريت وفرتوا علينا قبل. مش هيك يا حكيم؟»، في ذكر مباشر للمصالحة المكلفة بين الزعيمين المسيحيين. في 14 شباط 2017 أعيد وصل ما انقطع بين الحليفين في مرحلة جديدة تلت انتخاب عون رئيساً للدولة - بعدما صار مرشح الحريري - وتآليف حكومة وحدة وطنية حضر فيها حزب القوات للمرة الأولى بثلاثة وزراء وثلاث حقائب. لكن الخيط انقطع تماماً مع الحليف

مواجهة جلال شيعي. كلا الجلادين بالتناوب قتل الحريري الأب. بالتاكيد، في احتفال غد كما في انتخابات 2018، لا يتردد رئيس الحكومة في شد العصب السني. بيد أنه يقوده هذه المرة الى داخل طاقته، كي تفاضل بين خياراته ومنافسيه، وتكرس زعامته أو تقوضها. وقد تمكن في هذه بالذات فضيلة الصوت التفضيلي.

مذ قرّر الذهاب جدياً الى انتخابات رئاسة الجمهورية في تشرين الثاني 2015 مع النائب سليمان فرنجية، بدأ الافتراق التدريجي للحريري عن حلفائه. يومذاك تجرأ على سابقة في تجربته السياسية منذ عام 2005، هي اتخاذ مبادرة لا تأخذ في الحسبان حسابات حلفائه الأقربين كالسنوية ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع والنائب وليد جنبلاط، شركائه الفعليين في خيارات قوى 14 آذار على مر أكثر من عقد من الزمن، لكنهم خصوم حقيقيون لفرنجية بما يمثل. هذه المرة الرجل وحيد في ذكرى أبيه، بعدما تمكن من التخلص من حلفائه، وتمكن خصوصاً من التخلص من العبارة التي لم يسعه الموت وحده بفترق بينهما. أولى إشارات افتراقه عن حلفائه

انتخابات أيار بلا لافتة
الرئيس الأب ولا تحمك
اسمه، بك امتحان خلفه
في طائفته أولاً

هابيت 2015 و 2017 دار الحريري دورة التخلص من حلفائه (هيثم الموسوي)



إحياء الذكرى الثالثة عشرة
لاغتياك الرئيس رفيق
الحريري، غد الأربعاء، اثنان:
فبك الظهر في مسجد
محمد الامين يلقي فيه
الرئيس فؤاد السنيورة كلمة.
وبعد الظهر في «بيك»
يلقي الرئيس سعد الحريري
كلمة. احتفال بكاتبه سياسية
بعد تفرق الحلفاء

نقولاً ناصيف

تتقاطع كلمتا احتفالي 14 شباط عند صاحب الذكرى، وتختلفان - كالرجلين في موقعيهما الحاليين - في مخاطبته. الأولى، ترتبط بما يريد الرئيس فؤاد السنيورة قوله عن الرئيس الراحل وصادقتهما ومرافقته حقيقته وتأكيد ثوابته. والثانية، في ما يعنيه مسار الرئيس سعد الحريري في السرايا منذ عودته اليها قبل 14 شهراً، فضلاً عن إبداء حرصه على الاستقرار والامن والاعتدال وتمسكه باتفاق الطائف والجيش والسيادة، والذهاب الى الانتخابات النيابية وانتظام المؤسسات الدستورية، ومعالجة المشكلات الداخلية والتذكير بالمحكمة الدولية، الى الوقوف وراء السعودية والدول العربية في نزاعاتها الاقليمية، مع شد العصب السني في مواجهة حزب الله.

مقدار ما يقترب مضمون ذكرى غد الأربعاء من تلك التي سبقتها في 14 شباط 2017، تتبدد تماماً عن مضمون ما قبل في عقد ونصف عقد من الزمن، في تجربة الحريري مع حلفائه وخصوصه والشعارات التي رفعها منذ عام 2005. على صورة احتفال غد أيضاً يخوض انتخابات أيار 2018 بلا شعارات ولا عناوين. لعل اللافت فيها أنها أول انتخابات نيابية عامة منذ عام 2009 لا تجري تحت لافتة الرئيس الراحل، ولا تحمل اسمه وتداعيات الاغتيال، بل على صورة خلفه الحريري الابن، إذ ينخرط فيها للمرة الاولى أيضاً. على أنها استحقاق في ذاته، واستحقاقه هو بالذات. لا يرضى وراء أكثرية وهمية، وقد جربها مرتين على التوالي. لا يقفز على حبال التوتر السني - الشيعي، إذ جعل الناخب السني في استحقاق 2005 ضحية في مواجهة جلال سوري وحلفائه، واستحقاق 2009 ضحية أيضاً في

جاء موحداً وواضحاً بأنه «إذا أرادوا بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهذا شأنهم، شرط عدم المساس بالأراضي اللبنانية، ولا خصوصاً في النقاط المذكورة، ولا سيما منطقة الناقورة. لأن النقطة التي يريد الإسرائيلي أن ينطلق منها في بناء الجدار، ستسحب على ترسيم الحدود المائية، ويعني ذلك السيطرة على أجزاء من الرقعتين الـ 8 و 9». وأبلغ الموقف اللبناني إلى الجانب الإسرائيلي عبر الأمم المتحدة، ومضمونه «فلنصحح الحدود وفق التحفظ اللبناني، ومن ثم شأنكم بناء جدار أو لا». واتفق على استكمال البحث إلى 22 من الشهر الجاري، حيث سيُعقد اجتماع للجنة الثلاثية للاستماع إلى جواب نهائي من الجانب الإسرائيلي، في ضوء الملاحظات اللبنانية، خصوصاً أن الإسرائيليين يرون أن حدود لبنان الدولية لم تعد محددة وفق خط الهدنة، بل وفق الخط الأزرق، فيما يعدّه لبنان خطأ مؤقتاً من أجل تسهيل متابعة الانسحاب الإسرائيلي في عام 2000.

من جهة أخرى، فتح على هامش الاجتماع الرئاسي حديث حول مشروع قانون موازنة عام 2018، إذ كرز الرئيس بري تمنياته بالإسراع في إقرارها قبل الانتخابات، لأن تأخيرها إلى ما بعد الانتخابات سيؤذي إلى عرقلة مناقشتها وإقرارها مع وجود مجلس جديد وحكومة جديدة يمكن أن تستردها، ما سيعقد الأمور، ويدفعنا إلى الاستمرار في الصرف وفق القاعدة الاثني عشرية. وكان بري قد أشار أمام زواره أمس إلى أنه شدّد على هذا الموضوع خلال الغداء الذي جمعه بالحريري أمس في عين التينة بعد لقاء بعداً مباشرة.

في سياق آخر، لفت وزير الداخلية نهاد المشنوق من السرايا الحكومية بعد الاجتماع التحضيري لمؤتمر روما 2، إلى أن «تحديد موعد 15 آذار لعقد المؤتمر، تأكيد على أنه فرصة تاريخية لوضع قواعد عملية للأمن في لبنان»، موضحاً أن «تأخير تأكيد الحضور هو الذي أحر تحديد الموعد الرسمي». وجرم بان «أي دولة عربية لم ترفض المشاركة فيه».

(الأخبار)

يجد مسؤول قضائي كبير حاجة إلى الرد على ذلك، مكتفياً بالقول: «القضاة عندنا بدهم يشوفوا شغلهم، وألا يلتفتوا إلى ما يُقال هنا أو هناك». ربّما على القضاة اللبنانيين أن يعقدوا اجتماعاً بينهم، ليتفقوا على ماهية مصلحة الدولة العليا، وأيّ الدول التي «تُبلع» إهاناتها وأيّها يُستأسد ضدها، وكذلك تحديد ما إذا كان القضاء سيرد كل الشكاوى المماثلة أو أنه سيتبصع منها لاحقاً بما يُناسب. الأهم من كل ذلك، أن يُحدّدوا المعايير الضابطة... وليُحَي العدل.

لها الحق في إخلاء سبيل أحدهم، إلا أن الأمر يتعلّق بعمالة للعدو، وهنا أكثر مكان يصحّ فيه العمل بمبدأ «مصلحة الدولة العليا». مرّت قرارات القاضية شبطيني يومها ولم يحصل شيء. في بلادنا، هكذا، قضايا العدو لا يحضر معها مبدأ المصلحة العليا، لكن في قضية وزير سعودي، وبطريقة غير مألوفة في الشكل، يحضر المبدأ ويُذاع علناً. الأسبوع الماضي، عندما أهان وزير خارجية البحرين القضاء اللبناني، مُحدّداً له كيف عليه أن يعمل (على خلفية الشكوى ضدّ السبهران)، لم

غير مشمول بها، وكذلك لا تشمله اجتهادات المحكمة الدولية، وبالتالي بقي الردّ لهذا السبب غامضاً. إلى من يلجأ المواطن اللبناني إذا كان قضاء بلاده يقول له هذا ليس من اختصاصي!». قبل نحو خمس سنوات، أخلت القاضية (سابقاً) أليس شبطيني سبيل مُدان بالعمالة للعدو الإسرائيلي. قبل ذلك بعام، كانت قد أخلت، أيضاً، سبيل أربعة عملاء. آنذاك، خرج قضاة وعابوا عليها ذلك، ومنهم من اكتفى بالاستهجان (كسعيد ميرزا)، وذلك لأنها، وإن كان

العالم بتغريدات فتتوّن ضدّ لبنان، وبإهانات للشعب اللبناني، بل وتحذّر، بسبب وجود حزب أساسي فيه، عن إعلان حرب». يُنسّق عواضة مع وكيله المحامي حسن بري، بحيث سيقدّم الأخير اعتراضه على القرار اليوم، ضمن المهلة القانونية، وبالتالي، فإن القضية مستمرة.

ماذا عن فقرة عدم اختصاص القضاء اللبناني في الشكوى؟ لا عواضة ولا وكيله استطاعا فهم هذه الفقرة، لأنّ القرار «جاء غير معلّل. لم يتعرّض مثلاً لاتفاقية فيينا، ربّما لأنّ القاضي يعلم أن موقع السبهران

رأت النيابة أن لا
صفة للمدعى ضد
السبهران وأن لا اختصاص
لل قضاء اللبناني!